

شركة صناديق المؤشرات
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
و تقرير مراقبا الحسابات عليها

BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

نكسيا ماجد شريف
محاسبون قانونيون ومستشارون

صفحة	الفهرس
١	تقرير مراقبا الحسابات
٢	قائمة المركز المالي
٣	قائمة الأرباح والخسائر
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية
٦	قائمة التدفقات النقدية
٣٠-٧	ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقبي الحسابات

السادة / مساهمي شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة مدير الاستثمار "شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار"، فمدير الاستثمار مسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا على إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك "مدير الاستثمار" حسابات مالية منتظمة لشركة الصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق (نشرة الاكتتاب) على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقبي الحسابات
طارق صلاح سيد

رقم القيد في سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية (١٠٥)
BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار

تامر ماجد عبد العزيز شريف

رقم القيد في سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية (٣١)
نكسيا ماجد شريف
Certified C

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح	
			الأصول
١١١ ٦٦١ ٦٦٤	١٤٤ ٦٠٨ ٧٧١	(٩)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم
١ ٢٩١ ٧٨٨	٢ ٠٩٦ ٤٥٤	(١٠)	النقدية وما في حكمها
٢٧٥ ٨٣٩	٧٨٦ ٦١١	(١١)	أرصدة مدينة أخرى
<u>١١٣ ٢٢٩ ٢٩١</u>	<u>١٤٧ ٤٩١ ٨٣٦</u>		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٣)	رأس المال المدفوع
٩٦ ١٩٢ ٠٠٠	١٢٣ ٢٦٢ ٥٠٠		وثائق استثمار أخرى
<u>١٠١ ١٩٢ ٠٠٠</u>	<u>١٢٨ ٢٦٢ ٥٠٠</u>		إجمالي وثائق الاستثمار المصدرة والمدفوعة
٢ ٢٤٥ ٥٣٥	٢ ٥٠٠ ٠٠٠		الإحتياطي القانوني
٩ ٤٦٩ ٦٨٩	١٦ ٢٦٩ ٤١٧		أرباح مرحلة
<u>١١٢ ٩٠٧ ٢٢٤</u>	<u>١٤٧ ٠٣١ ٩١٧</u>	(١٤)	إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات
٣٢٢ ٠٦٧	٤٥٩ ٩١٩	(١٢)	أرصدة دائنة أخرى
<u>٣٢٢ ٠٦٧</u>	<u>٤٥٩ ٩١٩</u>		إجمالي الالتزامات
<u>١١٣ ٢٢٩ ٢٩١</u>	<u>١٤٧ ٤٩١ ٨٣٦</u>		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٠ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.

تقرير مراقبا الحسابات مرفق.

شركة صناديق المؤشرات
الجهة المؤسسة

شركة صناديق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

شركة بلتون لإدارة الأصول
مدير الاستثمار

القاهرة في : ٢٠ ابريل ٢٠٢٦

Beltone Asset Management
Beltone
بلتون لإدارة الأصول

عن السنة المالية المنتهية في		إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
١٣ ٦٧٢ ٥٥٨	٣٣ ٤٣٠ ٤٥٤		صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية
١ ٥٤٢ ٣٢٤	١ ٨٣٨ ٠٢٨		صافي أرباح بيع أوراق مالية
٣ ٣٣٨ ٣٠٣	٣ ١٥١ ٨٣١		توزيعات أرباح أسهم
٣ ٤٩٧	٢ ٧٣٨		فوائد وعوائد دائنة
٢٢٣ ٣٦٨	(٣٣ ٩٢٩)		فروق تقييم عملة
<u>١٨ ٧٨٠ ٠٥٠</u>	<u>٣٨ ٣٨٩ ١٢٢</u>		إجمالي الإيرادات
			يخصم : المصروفات
(٤٥٦ ٤٠٩)	(٤٣٦ ٧٥٣)	(١٧,٤)	أتعاب مدير الاستثمار
(٥٠ ٧٠٩)	(٤٨ ٥٢٤)	(١٧,٥)	عمولة شركة خدمات الإدارة
(١٢ ٧٦٦)	(١٣ ١٢٦)	(٦)	عمولة حفظ أوراق مالية
(١٦٦ ٩١٣)	(١٥٧ ٥٩١)		ضرائب على توزيعات أرباح الأسهم
(٣٨٥ ٢٧٧)	(٤٧٤ ٧٩٢)	(١٦)	مصروفات إدارية وعمومية
<u>(١ ٠٧٢ ٠٧٤)</u>	<u>(١ ١٣٠ ٧٨٦)</u>		اجمالي المصروفات
<u>١٧ ٧٠٧ ٩٧٦</u>	<u>٣٧ ٢٥٨ ٣٣٦</u>		صافي أرباح العام
<u>٥,٢٤</u>	<u>١٢,٠٤</u>	(١٥)	نصيب الوثيقة في صافي أرباح العام

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٠ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.



عن السنة المالية المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٧٧٠٧٩٧٦	٣٧٢٥٨٣٣٦
--	--
١٧٧٠٧٩٧٦	٣٧٢٥٨٣٣٦

صافي أرباح العام

الدخل الشامل الأخر

إجمالي الدخل الشامل عن العام

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٠ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.



Handwritten signature



شركة صناديق المؤشرات مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	أرباح مرحلة	الإحتياطي القانوني	إجمالي وثائق الاستثمار	وثائق استثمار أخرى	رأس المال المدفوع
٨٠.٠٠١.٥٩٢	٨٤٢٧.٤٦٢ (١.٥٧٤.٥٤٩)	٦٧.٩٨٦ ١.٥٧٤.٥٤٩	٧٠.٩٠٣.١٤٤	٦٥٩.٠٣١.٤٤٤	٥.٠٠٠.٠٠٠
--	--	--	--	--	--
٢٤٢١١.١١٧	--	--	٢٤٢١١.١١٧	٢٤٢١١.١١٧	--
(٩.٠١٣.٤٦١)	--	--	(٩.٠١٣.٤٦١)	(٩.٠١٣.٤٦١)	--
١٧٧.٠٧٩٧٦	٢.٦١٦.٧٧٦	--	١٥.٠٩١.٢٠٠	١٥.٠٩١.٢٠٠	--
١١٢.٩٠٧.٢٢٤	٩.٤٦٩.٦٨٩	٢.٢٤٥.٥٣٥	١.٠١.١٩٢.٠٠٠	٩٦.١٩٢.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠
١١٢.٩٠٧.٢٢٤	٩.٤٦٩.٦٨٩ (٢٥٤.٤٦٥)	٢.٢٤٥.٥٣٥ ٢٥٤.٤٦٥	١.٠١.١٩٢.٠٠٠	٩٦.١٩٢.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠
--	--	--	--	--	--
٥٥٣١٩.٧٣٧	--	--	٥٥٣١٩.٧٣٧	٥٥٣١٩.٧٣٧	--
(٥٨.٤٥٣.٣٨٠)	--	--	(٥٨.٤٥٣.٣٨٠)	(٥٨.٤٥٣.٣٨٠)	--
٣٧.٢٥٨.٣٣٦	٧.٠٥٤.١٩٣	--	٣٠.٢٠٤.١٤٣	٣٠.٢٠٤.١٤٣	--
١٤٧.٠٣١.٩١٧	١٦.٢٦٩.٤١٧	٢.٥٠٠.٠٠٠	١٢٨.٢٦٢.٥٠٠	١٢٣.٢٦٢.٥٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤
المحول الى الإحتياطي القانوني
وثائق مصدره خلال العام
وثائق مستردة خلال العام
صافي ارباح العام
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥
المحول الى الإحتياطي القانوني
وثائق مصدره خلال العام
وثائق مستردة خلال العام
صافي ارباح العام
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٠ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.

شركة صناديق
المؤشرات م.م
Exchange Traded
Funds Co S.A.E

Beltone Asset Management
Beltone
بالتون لإدارة الأصول

3

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
١٧٧.٠٧٩٧٦	٣٧٢.٥٨٣٣٦	صافي أرباح العام
		تسويات لمطابقة صافي الأرباح مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(١٣٦٧٢٥٥٨)	(٣٣٤٣٠٤٥٤)	صافي التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(٣٤٩٧)	(٢٧٣٨)	فوائد وعوائد دائنة
(٢٢٣٣٦٨)	٣٣٩٢٩	فروق تقييم عملة
٣٨٠.٨٥٥٣	٣٨٥٩.٠٧٣	أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والالتزامات
(١٦٧٣٩٩٧٩)	١٢٩٥٦١٦	التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
٣٠.٥٦٧	(٥١.٧٧٢)	التغير في أرصدة مدينة أخرى
(٧٢٧٤٥)	١٣٧٨٥٢	التغير في أرصدة دائنة أخرى
١٣.٩٦٧١٥	١٦٣٣٧٨٢٦	مقبوضات من بيع استثمارات
(١٥١١٥٩٠٧)	(١٧١٥٠.٠٩٥)	مدفوعات من شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
(١٤٧٢٢٧٩٦)	٣٩٦٩٥٠٠	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمه في) من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٢٤٢١١١١٧	٥٥٣١٩٧٣٧	المحصل من اصدار وثائق الاستثمار خلال العام
(٩٠١٣٤٦١)	(٥٨٤٥٣٣٨٠)	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال العام
١٥١٩٧٦٥٦	(٣١٣٣٦٤٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمه في) /الناتجة من الأنشطة التمويلية
		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
٣٤٩٧	٢٧٣٨	فوائد وعوائد دائنة محصلة
٣٤٩٧	٢٧٣٨	صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشطة الإستثمار
٤٧٨٣٥٧	٨٣٨٥٩٥	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
٢٢٣٣٦٨	(٣٣٩٢٩)	اثر التغير في أسعار الصرف
٥٩٠.٠٦٣	١٢٩١٧٨٨	النقدية وما في حكمها في بداية العام
١٢٩١٧٨٨	٢.٩٦٤٥٤	النقدية وما في حكمها في نهاية العام
		و يتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي:
١٢٩١٧٨٨	٢.٩٦٤٥٤	حسابات جارية
١٢٩١٧٨٨	٢.٩٦٤٥٤	النقدية وما في حكمها في نهاية العام

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٠ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.



١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بإنشاء شركة صندوق مؤشر (EGX ٣٠ Index ETF) هو صندوق مؤشر مفتوح بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري عند التأسيس مقسم علي مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للوثيقة ويجوز زيادة حجم الصندوق، مع مراعاة أنه في حالة زيادة حجم الصندوق لأكثر من ٥٠ ضعف المبلغ المجنب من الشركة المؤسسة لحساب الصندوق بعد الرجوع للهيئة مع مراعاة الالتزام بأحكام المادة (١٤٧) من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ هذا وقد خصص للجهة المؤسسة ٥٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ٥ مليون جنيه مصري، بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩٧) في ٢٢ يوليو ٢٠١٤، ويهدف الصندوق إلي تحقيق عائد يوازي عائد مؤشر EGX ٣٠ حيث يستثمر الصندوق أمواله في محفظة من الأسهم مطابقة للمؤشر من حيث الأسهم ونسب الاستثمار مع وجوب الالتزام بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات المتداولة الصادرة من البورصة المصرية.

تم التعاقد مع شركة بلتون لإدارة الأصول وهي شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها بترخيص رقم (٣١٩) لتقوم بمهام مدير الاستثمار.

بلغ عدد الوثائق عند الاكتتاب والتخصيص ١ ٠٠٠ ٠٠٠ وثيقة (فقط مليون وثيقة) القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه مصري (عشرة جنيهات مصرية لاغير) بإجمالي مبلغ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (عشرة مليون جنيهاً مصرية لاغير) خصص منها لشركة صناديق المؤشرات ٥٠٠٠٠٠ وثيقة (خمس مائة ألف وثيقة) بقيمة إجمالية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (خمس مليون جنيهاً مصرية لاغير) ولا يجوز للشركة استرداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة مسبقاً هذا وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل القدر المكتتب فيه من المؤسسين في الصندوق عن مبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (خمس مليون جنيهاً مصرية لاغير) أو نسبة ٢٪ من إجمالي الوثائق التي يصدرها الصندوق أيهما أكثر.

يشارك حملة وثائق الاستثمار في الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تتقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ٢٠ ابريل ٢٠٢٦ .

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

أ - الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

ب - أسس القياس

تثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة وبالنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة.

ج - عملة التعامل و عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

د - استخدام التقديرات و الحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتعتمد تلك التقديرات و الافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وقد تختلف النتائج التي يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات، ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغييرات الناتجة عن مراجعة التقديرات في السنة التي يحدث فيها التغيير في تلك التقديرات. وحيث أن الصندوق يستثمر أمواله في أسهم مدرجة في سوق الأوراق المالية ويتم التداول عليها بشكل نشط فإن قدر التقديرات والحكم الشخصي ليس جوهرياً.

٢-٢ أهم التغييرات في السياسات المحاسبية

معياري المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

أدى تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم ينتج عنه تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ مارس ٢٠٢١. حيث لم يكن هناك أي تأثير على أرصدة الأرباح المرحلة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢١.

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار". ومع ذلك، فإن ذم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة طبقاً لهذا المعيار، والذي يحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس".

الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئياً بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية

يحتوي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية: تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" فئات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذم المدينة والمتاحة للبيع. ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية.

إضمحلال قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقع استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي - الأفضل - الأسوأ) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إلغاء الإعراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الإلتزامات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الإغفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. تقوم الشركة أيضاً بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو لالتزامات متحملة) في الربح والخسارة.

٢-٣ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٢-٤ تقييم المعاملات بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التعديرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

٢-٥ الأدوات المالية

تصنيف وقياس الأصول المالية

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مده الأصول المالية مع مده الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر ؛
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال

الأداة المالية

التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع
	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية

إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:

- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، أو الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى واحد، أو أكثر من المستلمين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي. أو
- الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي.
- وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) والمقابل المُستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته في قائمة الدخل.

إضمحلال قيمة الأصول المالية

تطبق الشركة منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان). خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

الإلتزامات المالية

يتم تصنف الإلتزامات المالية عند الإثبات الاولي بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة . ويتم اثبات تكاليف المعاملة المباشرة في قائمة الربح او الخسارة والدخل الاخر عند تكبدها. يتم قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة والتغيرات - بما في ذلك أي مصروف فائدة وتثبت في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر .
يتم قياس الإلتزامات المالية غير المشتقة بداية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف مباشرة متعلقة بالمعاملة . لاحقاً للإثبات الاولي يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

التصنيف والقياس اللاحق

تقوم الشركة بتصنيف جميع الألتزامات المالية كما تم قياسها في وقت لاحق بالتكلفة المستهلكة فيما عدا:

- الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر .
- الإلتزامات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة.
- عقود ضمان مالي

يتم قياس جميع الإلتزامات المالية للشركة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الاخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم او التكاليف التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي و يتم ادراج معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في الربح أو الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالإلتزامات المالية

يتم الغاء اثبات الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية او الغائها أو انقضاء مدتها . وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماما او عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري فإن مثل هذا الاستبدال او التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع إثبات الالتزام الجديد. يتم إثبات الفرق ما بين القيمة الدفترية ذات الصلة في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والإلتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي من أجل بيع الأصول وتسديد الإلتزامات في آن واحد.

الاضمحلال في قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "خسائر الإئتمان المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي إنخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الإئتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة إستلامها، وإحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الأقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الإئتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الإئتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الإئتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة المرجحة علي ثلاثة مستويات (الأساسي - الأفضل - الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الإئتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لإسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات إسترداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الاخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة لإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

أ - التبويب

تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ما يلي:
- الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
- الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولى كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
ويتم هذا التبويب عند الاعتراف الأولى بها:

وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق استثمار البنوك الأخرى وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تتمثل في آخر قيمة استردادية معلنة.

الأسهم

تدرج قيم الأسهم على أساس أسعار اقفال السارية في تاريخ القوائم المالية علي أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم هذه الأوراق المالية وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية طبقاً لما هو وارد بنشرة الاكتتاب.

ب - الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفى طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

ج - قياس الأصول والالتزامات المالية

القياس الأولى

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

القياس اللاحق

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الاعتراف الأولى - التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة وشهادات الادخار والأرصدة المستحقة على السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.
- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، و يتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

د - أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية وفي حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهرين فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.
- الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى الغير مقيدة في البورصة يتم قياسها على أساس نصيب الوثيقة في قيمة صافي أصول تلك الصناديق المعتمدة من مديري الاستثمار.

٦-٢ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٧-٢ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٨-٢ النقدية وما في حكمها

- تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أى تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أى أغراض أخرى.

٩-٢ الاعتراف بالإيراد

أ - إيراد توزيعات

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بعائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات.

ب - إيراد فوائد

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعوائد على الاستثمارات في صورة أدوات دين وعلى الودائع بالبنوك طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق على مدار السنة حتى تاريخ الاستحقاق.

ج - عوائد وثائق الاستثمار

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعائد على وثائق الاستثمار في صناديق أخرى عند صدور الحق لحملة الوثائق في استلام تلك العوائد.

د - ناتج بيع الأوراق المالية

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للورقة المالية. ويتمثل سعر البيع في القيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للصندوق في تاريخ تنفيذ المعاملة.

١٠-٢ المصروفات

- يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصروفات التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

٢-١١ وثائق صندوق الاستثمار القابلة للاسترداد

أحقية الإصدار والاسترداد

يتم إصدار واسترداد وحدة من وثائق الصندوق أو مضاعفتها عن طريق صانع السوق فقط أو أي جهة أخرى تصرح لها الهيئة لمزاولة نشاط الإصدار والاسترداد ويتم ذلك بواسطة آلية التداول العيني فيما بين صانع السوق والصندوق في كل أيام التداول وبناءً على طلب يقدم من صانع السوق لمدير الاستثمار، ذلك وفقاً لما يلي:

- في حالة زيادة العروض عن الطلبات على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق بشراء الفائض من الوثائق المعروضة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

- في حالة زيادة الطلبات عن العروض على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق ببيع الوثائق المطلوبة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

الحد الأدنى والأقصى للإصدار والاسترداد بواسطة صانع السوق

الحد الأدنى هو وحدة وثائق واحدة مكونة من عدد ٥٠٠٠ وثيقة، ويتم تعامل صانع/ صانعي السوق طوال عمر الصندوق على أساس وحدة وثائق واحدة أو مضاعفتها.

نظراً للتعاقد مع صانع سوق واحد يجب عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والعروض المساندة لصانع الصندوق المتعاقد معه وذلك مع عدم الإخلال بالحد الأقصى للنسبة بين رأسمال الصندوق وحجم الوثائق المصدرة.

قيمة الإصدار والاسترداد

تحديد قيمة إصدار أو استرداد وحدة وثائق الصندوق عن طريق شركة خدمات إدارة الصندوق على أساس صافي قيمة وحدة الوثائق المعلنة على الموقع الإلكتروني في آخر جلسة ذات يوم تقديم طلب الإصدار/ الاسترداد بواسطة صانع السوق.

كيفية الوفاء بقيمة وحدة/ وحدات الإصدار أو الاسترداد بين صانع السوق ومدير الاستثمار

يجب على كل صانع سوق الوفاء بقيمة الوحدة أو عدد الوحدات المراد إصدارها أو استردادها مستخدماً آلية التداول العيني في استبدال سلة الأسهم المكونة للمؤشر بوحدة وثائق أو العكس بينه وبين الصندوق ويجب عند استبدال أوراق مالية بوثائق متداولة أو العكس، جبر الفروق بين القيم باستخدام النقود، ويتم نقل ملكية الأوراق المالية فيما بين الصندوق وصانع السوق من خلال شركة الإيداع والقيد المركزي.

٢-١٢ الضرائب

تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها على الأرباح المحققة للصندوق على كل من الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

الضرائب الحالية

- تحسب الضرائب الحالية المستحقة على الصندوق طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مصر.
- يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية عن السنوات السابقة بعد إجراء الدراسة اللازمة وذلك في ضوء المطالبات الضريبية.

الضرائب المؤجلة

- الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف السنة المالية التي يتم الاعتراف فيها بقيمة بعض الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المستخدمة والتي يتم بها تحقق أو تسوية القيم الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية.
- ويتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.
- ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبى المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبى المستقبلى باستيعاب الأصل الضريبى المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم توييها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

٢- ١٣ التقييم الدوري

احتساب صافي قيمة أصول الصندوق أو صافي قيمة أصول الصندوق الاسترشادية

تقوم شركة خدمات الإدارة باحتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقاً للمعادلة التالية:

- إجمالي القيم التالية.

إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.

إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة بسوق الأوراق المالية كالاتي:

أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم. على أنه يجوز لشركة خدمات الإدارة في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

٢- ١٤ التقييم الدوري (تابع)

يتم تقييم وثائق الاستثمار في الصناديق الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.

يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم التعامل عليها بالعملة الأجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعلنة في السوق عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

قيمة أدون الخزنة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضاف إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.

يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوماً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:

إجمالي الالتزامات التي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.

حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة نشوئها.

المخصصات التي يتم تكوينها خلال السنة لمعالجة الالتزامات المحتملة الناتجة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.

نصيب السنة من أتعاب مدير الاستثمار ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذا مصروفات النشر وأتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا نصيب السنة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب استهلاكها في السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

الضرائب إن وجدت.

- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم تداول بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبه) لشركة بلنون لصندوق استثمار المؤشر.

٢- ١٥ إهلاك واستهلاك الأصول

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة غير نقدية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً.

٢- ١٦ التداول على الوثيقة

أحقية تداول الوثائق:

يتم تداول الوثائق المقيدة من قبل المستثمرين المتعاملين على البورصة طوال جلسة التداول وفقاً لقواعد التداول بالبورصة المصرية يحق لصانع/ صانعي السوق أن يكون له تعاملات خاصة على وثائق الصندوق على أن يلتزم بإخطار الهيئة والبورصة آلياً بصافي مركز تعاملاته عقب نهاية كل جلسة تداول وبموعد أقصاه قبل بدء جلسة تداول اليوم التالي.

آلية التداول:

في جميع الأحوال ينطبق على سعر تداول الوثيقة ذات الحدود السعرية التي تنطبق على الأسهم.

٣ - السياسة الاستثمارية للصندوق

يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية:

- ألا تقل الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX ٣٠) عن ٩٥٪ من الوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، مع مراعاة ألا يقل معامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪.
- الاحتفاظ بقدر من السيولة بحد أقصى ٥٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق تستثمر في واحد أو أكثر من المجالات التالية:
 - أ - وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى وبما لا يجاوز ٥٪ من قيمة الصندوق المستثمر فيه على أن يقتصر الاستثمار على وثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت.
 - ب - مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدي البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.
 - ج - أدون الخزنة.
 - د - الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية العالية السيولة أو في حقوق الاكتتاب الخاصة بالأسهم العالية للسيولة.

٤ - أتعاب مدير الاستثمار

تقدر أتعاب مدير الاستثمار على أساس ٠.٤٥٪ (أربعة ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسد في نهاية كل شهر نظير إدارته لأموال الصندوق على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

٥ - عمولة شركة خدمات الإدارة

تقدر أتعاب شركة خدمات الإدارة على أساس ٠.٠٥٪ (خمسة في العشرة الف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسد في نهاية كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

٦ - عمولة حفظ الأوراق المالية

تتقاضى شركة مصر للمقاصة عمولة حفظ مركزي بواقع ٠.٢٥٪ (ربع في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات بما في ذلك خدمات الحيازة تحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر.

٧ - مصروفات أخرى

إجمالي الأتعاب الثابتة السنوية التي تتحملها الوثيقة مبلغ ١٧٠ ألف جنيه مصري سنوياً بالإضافة إلى نسبة ٠.٥٠٪ سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة إلى العمولة المستحقة لأمين الحفظ المشار إليها وكذلك مصاريف البورصة.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

يملك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضيه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقيدة في البورصة.

تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، وخطر السيولة.

يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.

أية انحرافات في توظيفات الأصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبناها مدير الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر:

٨-١ خطر السوق

هي المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر تتداول وثائقه في البورصة بذات طريقة تداول الأسهم، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

أ - خطر العملات الأجنبية

- يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية والدخول في صفقات بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصرى (عملة التعامل)، وبناءً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.
- يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق متابعة مدير الاستثمار المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها خاصة عند الاستثمار في الأوراق المالية المكونة للمؤشر المقومة بالعملات الأجنبية.
- ولا يوجد في تاريخ الميزانية أصول أو التزامات بالعملات الأجنبية.

ب - خطر سعر الفائدة

- يتمثل خطر سعر الفائدة في التغير في أسعار الفائدة على الأصول والالتزامات المالية للصندوق، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار غالبية أموالها في أصول مالية لا يستحق عنها فوائد واستثمار أى زيادة في النقدية وما في حكمها في استثمارات قصيرة الأجل وذلك للحد من تعرض الصندوق لهذا الخطر.
- ولا يوجد لدى الصندوق أصول والتزامات جوهرية تتعرض لمخاطر سعر الفائدة

ج - خطر السعر

- يتمثل خطر السعر في تقلب قيمة الاداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الاداة المالية في السوق بصفة عامة.
- وكنتيجة لإثبات معظم استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل، فإن كل التغيرات في ظروف السوق تؤثر مباشرة على قيمة صافى العائد على الاستثمار.
- يتم إدارة خطر السعر من قبل مدير الاستثمار عن طريق توزيع المحفظة على ثلاثين سهم في قطاعات متنوعة طبقاً للمؤشر الـ ٣٠ EGX حيث إن مدير الاستثمار يكون ملزماً بسياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة متنوعة من أسهم المؤشر.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٨-١ خطر السوق (تابع)

وفيما يلي أثر التغير في السعر على تلك الاستثمارات وعلى أرباح أو خسائر الصندوق:
تتمثل الأصول المعرضة لخطر السعر في محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥٪	الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥٪	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
٣١٦ ٦٩١ ٢١	(٣١٦ ٦٩١ ٢١)	الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥٪	الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥٪	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
٢٥٠ ٧٤٩ ١٦	(٢٥٠ ٧٤٩ ١٦)	الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٨-٢ خطر الائتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات والمبالغ المستحقة على السماسرة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.
- إن خطر الائتمان الناتج عن عمليات الأوراق المالية المباعة التي لم تحصل قيمتها بعد يعتبر مخفضاً نظراً لانخفاض فترة استحقاق تحصيل تلك المبالغ. بالإضافة إلى قيام صندوق ضمان مخاطر التسويات بضمان السداد نيابة عن السماسرة وفي حالة تعثرهم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس اضمحلال النقدية وما في حكمها علي أساس خسائر متوقعة لمدة ١٢ شهراً ويعكس فترة الإستحقاق القصيرة لنبذ النقدية التعرض لخطر الائتمان. تعتبر الشركة أن هذا التعرض إلي الخطر تطوي علي مخاطر إئتمانية منخفضة بناءً علي التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة

- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١ ٢٩١ ٧٨٨	٢ ٠٩٦ ٤٥٤	نقدية بالبنوك - حسابات جارية
٢٧٥ ٨٣٩	٧٨٦ ٦١١	ارصده مستحقة

يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان عن الأرصدة البنكية عن طريق فتح حسابات في بنوك حسنة السمعة، ١٠٠٪ من الأرصدة البنكية تمثل أرصدة مودعة لدي بنوك محلية في جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول يمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية والتي لا تعتبر مستحقة أو متدنية القيمة بالرجوع إلي المعلومات التاريخية، يتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدي البنوك من قبل مدير الاستثمار وفقاً لنشرة الاكتتاب. ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية الخارجية للبنوك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١ ٢٩١ ٧٨٨	٢ ٠٩٦ ٤٥٤
١ ٢٩١ ٧٨٨	٢ ٠٩٦ ٤٥٤

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٣-٨ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات ووثائق صناديق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلي الحد الأدنى.

يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصصة للصندوق كما في نهاية السنة بناء علي تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوائد الحالية في السوق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	أقل من سنة	من سنة حتى سنتين	من سنتين حتى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٤٥٩ ٩١٩	---	---	---	---	٤٥٩ ٩١٩
إجمالي الالتزامات					
١٢٣ ٢٦٢ ٥٠٠	---	---	---	٢٣ ٧٦٩ ٤١٧	١٤٧ ٠٣١ ٩١٧
صافي أصول الصندوق					
١٢٣ ٧٢٢ ٤١٩	---	---	---	٢٣ ٧٦٩ ٤١٧	١٤٧ ٤٩١ ٨٣٦
العائدة لحاملي الوثائق القابلة للاسترداد					
٣٢٢ ٠٦٧	---	---	---	---	٣٢٢ ٠٦٧
إجمالي الالتزامات					
٩٦ ١٩٢ ٠٠٠	---	---	---	١٦ ٧١٥ ٢٢٤	١١٢ ٩٠٧ ٢٢٤
صافي أصول الصندوق					
٩٦ ٥١٤ ٠٦٧	---	---	---	١٦ ٧١٥ ٢٢٤	١١٣ ٢٢٩ ٢٩١
العائدة لحاملي الوثائق القابلة للاسترداد					
الإجمالي					

أ - مخاطر سيولة مكونات المحفظة

هي مخاطر عدم تمكن الصندوق من تسهيل أى من استثمارته نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسويله. وتعتبر مخاطر السيولة محدودة في صناديق المؤشرات حيث إن الظروف الواجب فيها تسهيل الأسهم المكونة لمحفظة الصندوق غير متكررة والاستردادات تكون في صورة عينية من خلال صانع/ صانعي السوق، كما إن مكونات المؤشر المستهدف EGX ٣٠ تتميز بسيولة عالية.

ب - مخاطر سيولة الوثيقة

تعرف هذه المخاطر بعدم تمكن المستثمر في وثيقة الصندوق من بيع بعض أو كل الوثائق في الوقت الذي يحتاج فيه إلي النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الوثيقة، وسيتم الحد من هذه المخاطر من قبل صانع/ صانعي السوق والذي يتمحور دورهم حول الالتزام بتوفير السيولة الدائمة على وثائق الصندوق المتداولة وما اجازته اللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وكذا الضوابط الصادرة من البورصة والمعتمدة من الهيئة لنشاط صانع السوق من التزامات وآليات تمكنه من ضمان توفير تلك السيولة.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٨-٤ خطر المعلومات

تتمثل هذه المخاطر في عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات المستثمر في أسهمها، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يتبع مؤشر الـ ٣٠ EGX فسيتم الحد من هذا الخطر من خلال معايير اختيار الأسهم المكونة للمؤشر التي تستبعد الشركات التي لا تلتزم بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في قواعد قيد وشطب الأسهم بالبورصة المصرية.

٨-٥ خطر إتباع المؤشر

هي المخاطر المتعلقة بالالتزام مدير الاستثمار بإتباع الاسهم التي يتألف منها مؤشر الـ ٣٠ EGX من أنواع ونسب الاستثمار، مما يعني أن مديرا الاستثمار ليس له الحق في إدارة أموال الصندوق بطريقة تمكنه من اتخاذ قرار بيع الأسهم بناءً على تقييمه وتحليله لأداء هذه الأسهم حتى يتم استبعادها من المؤشر أولاً. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق تداول وثائقه في البورصة، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار من خلال جلسة التداول في البورصة وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

٨-٦ خطر خطأ التتبع

هي المخاطر المتعلقة بعدم تطابق عائد الصندوق مع عائد المؤشر نظراً لتكدب الصندوق عدة مصروفات منها المصروفات الإدارية وعمولات السمسرة التي لا يتضمنها حساب عائد المؤشر. وطبقاً للسياسة الاستثمارية للصندوق يلتزم مدير الاستثمار بالأقل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪، مما يحد من مخاطر خطأ التتبع.

٨-٧ خطر التركيز

هي المخاطر المتعلقة بتركز استثمارات الصندوق في سهم معين، ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يطبق سياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة مكونة من أسهم المؤشر البالغة ٣٠ سهم، فإن مدير الاستثمار يكون ملزماً بالنسب الاستثمارية التي يتبعها المؤشر المستهدف بالاستثمار. والجدير بالذكر أن معايير مؤشر الـ ٣٠ EGX تحددت لتتقادي التركيز على قطاع بعينه ومن ثم فهو يوفر تمثيل جيد لمختلف القطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.

٨-٨ خطر اختلاف سعر الوثيقة المتداول عن القيمة الصافية للوثيقة

هي المخاطر المتعلقة بوجود فرق بين سعر الوثيقة المتداولة في البورصة والقيمة الصافية لوثيقة استثمار الصندوق وهو الأمر الذي يحدث على المدى القصير في ذات جلسة التداول والذي يعرف بفرصة المراجعة (Arbitrage). ويتم تجنب هذه المخاطر من قبل صانع السوق الذي يقوم بإزالة هذا التفارق في الأسعار عن طريق الاستفادة من فرصة المراجعة القائمة (إن وجدت).

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٨-٩ مخاطر وقف أحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

في حالة الوقف المؤقت لأحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

يجوز لصانع السوق بعد موافقة مدير الاستثمار الوفاء بقيمة هذه الورقة المالية في شكل نقدي بما لا يخل بنسبة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق من الأوراق المالية المكونة للمؤشر، وكذلك بما لا يخل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر الواردة بالإجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.

في حالة إيقاف التعامل على واحدة أو أكثر من الأوراق المالية ذات الوزن النسبي المؤثر المكونة للمؤشر أو عدم توافر عروض أو طلبات عليها

يجوز صدور إعفاء مؤقت من البورصة لصانع السوق خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (٤) من قرار البورصة رقم (١٣٣) وفي هذه الحالة يجب على مدير الاستثمار أو صانع السوق الإفصاح الفوري للمتعاقدین عن الموقف والظروف الاستثنائية التي استلزمته.

٨-١٠ أسس قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصول المالية:

المدخلات الجوهرية الغير قابلة للملاحظة المستوي الثالث	المدخلات الجوهرية القابلة للملاحظة المستوي الثاني	الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة المستوي الأول	الإجمالي	تاريخ التقييم
--	--	١٤٤ ٦٠٨ ٧٧١	١٤٤ ٦٠٨ ٧٧١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥				
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر				
--	--	١١١ ٦٦١ ٦٦٤	١١١ ٦٦١ ٦٦٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر				

يبين الجدول التالي مقارنة بين القيم الدفترية والقيم العادلة للأصول والالتزامات المالية للشركة المدرجة في القوائم المالية:

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١ ٢٩١ ٧٨٨	٢ ٠٩٦ ٤٥٤	١ ٢٩١ ٧٨٨	٢ ٠٩٦ ٤٥٤	نقدية بالبنوك
٢٧٥ ٨٣٩	٧٨٦ ٦١١	٢٧٥ ٨٣٩	٧٨٦ ٦١١	أرصدة مدينة أخرى
٣٢٢ ٠٦٧	٤٥٩ ٩١٩	٣٢٢ ٠٦٧	٤٥٩ ٩١٩	أرصدة دائنة أخرى

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يتم إدراجها بالمبلغ الذي يتم من خلاله مبادلة الإدارة المالية في معاملة حالية بين الطرفين راغبين في المعاملة بدلاً من معاملة بيع جبرية أو تصفية تستخدم الفرق والافتراضات التالية في تقدير القيم العادلة إن الأرصدة البنكية والأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة جميعها تقارب بشكل كبير قيمتها الدفترية بسبب الاستحقاقات قصيرة الأجل لهذه الأدوات. يتم تسجيل القيمة العادلة للأسهم بالقيمة السوقية حيث يتوافر لها أسعار سوقية مدرجة.

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم

اسم الشركة / البنك المستثمر فيه	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق جنيهاً مصرياً	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	نسبة القيمة السوقية إلى أصول الصندوق %	نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %
قطاع البنوك				
البنك التجارى الدولى	٤٢ ٣١٤ ٠١٩	%٢٩,٢٦	%٢٨,٧٨	٠,٠١
بنك كريدى اجريكول مصر	٢ ٢٠٤ ٩٨٨	%١,٥٢	%١,٥٠	٠,٠١
بنك أبو ظبي الإسلامى	٢ ٦٩٥ ٦٠٥	% ١,٨٦	% ١,٨٣	٠,٠١
	٤٧ ٢١٤ ٦١٢	%٣٢,٦٤	%٣٢,١١	٠,٠٣
قطاع الموارد الأساسية				
ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية	٣ ٦٦٦ ٣٣٩	%٢,٥٤	%٢,٤٩	٠,٠٠
مصر لإنتاج الأسمدة	٢ ٨٧٩ ٩٤٦	%١,٩٩	%١,٩٦	٠,٠٠
سيدي كرير للبتروكيماويات	١ ٨٩١ ٠١٧	%١,٣١	%١,٢٩	٠,٠١
مصر للألومنيوم	١ ٦٩١ ٨٣٢	%١,١٧	%١,١٥	٠,٠١
	١٠ ١٢٩ ١٣٤	%٧	%٦,٨٩	٠,٠٢
قطاع طاقة و خدمات مساعدة				
الاسكندرية للزيوت	١ ٢٩٩ ٢٩٩	%٠,٩٠	%٠,٨٨	٠,٠١
	١ ٢٩٩ ٢٩٩	%٠,٩٠	%٠,٨٨	٠,٠١
قطاع أغذية ومشروبات و تبغ				
جھينة للصناعات الغذائية	١ ٤٦١ ٨٧٢	%١,٠١	%٠,٩٩	٠,٠١
الشرقية - إيسترن كومبانى	١١ ٠٠٤ ٤٣٩	%٧,٦١	%٧,٤٨	٠,٠١
	١٢ ٤٦٦ ٣١١	%٨,٦٢	%٨,٤٧	٠,٠٢
قطاع العقارات				
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	١٧ ٣٧٨ ٤٨٠	%١٢,٠٢	%١١,٨١	٠,٠٢
بالم هيلز للتعمير	١ ٩٩١ ٣٩٠	%١,٣٨	%١,٣٥	٠,٠٢
مدينة مصر للإسكان والتعمير	١ ٠٠٧ ٩٠٩	%٠,٧٠	%٠,٦٨	٠,٠١
اوراسكم للتنمية	١ ٥٨١ ٨٦١	%١,٠٩	%١,٠٧	٠,٠١
شركة أعمار مصر	١ ٠٩٢ ٨٥١	%٠,٧٦	%٠,٧٤	٠,٠١
	٢٣ ٠٥٢ ٤٩١	%١٥,٩٥	%١٥,٦٥	٠,٠٧
قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات				
المصرية للاتصالات	٧ ٦١٠ ٢٤٧	%٥,٢٦	%٥,١٧	٠,٠١
اي فاينانس للإستثمارات المالية و الرقمية	٧ ٤٢٤ ٧٢٩	%٥,١٣	%٥,٠٤	٠,٠١
فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية	٩ ٣١٨ ٠٥٣	%٦,٤٤	%٦,٣٣	٠,٠٣
	٢٤ ٣٥٣ ٠٢٩	%١٦,٩٣	%١٦,٥٤	٠,٠٥
قطاع منسوجات و سلع معمرة				
النساجون الشرقيون للسجاد	١ ١٨٦ ٠٧٥	%٠,٨٢	%٠,٨٠	٠,٠١
	١ ١٨٦ ٠٧٥	%٠,٨٢	%٠,٨٠	٠,٠١
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات				
جي بي اوتو	٢ ٤٣٣ ٨٦١	%١,٦٨	%١,٦٥	٠,٠٢
	٢ ٤٣٣ ٨٦١	%١,٦٨	%١,٦٥	٠,٠٢
قطاع خدمات مالية غير مصرفية				
المجموعة المالية هيرمس القابضة	٦ ٢٤٤ ٣٨٦	%٤,٣٢	%٤,٢٤	٠,٠٢
المور القابضة للأستثمار	٣ ٧٥٨ ٧٤٨	%٢,٦٠	%٢,٥٥	٠,٠١
شركة بلتون المالية القابضة	٣ ٥٣٧ ٨٨٤	%٢,٤٥	%٢,٤٠	٠,٠١
القلعة للاستشارات المالية	٨٤٩ ٠٣٨	%٠,٥٩	%٠,٥٧	٠,٠٤
رايه القابضة	٧٢٢ ٣٦٥	%٠,٥٠	%٠,٤٩	٠,٠١
	١٥ ١١٢ ٤٢١	%١٠,٤٦	%١٠,٢٥	٠,٠٩

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم (تابع)

قطاع رعاية صحيه وادوية			
٠,٠١	%١,٢٦	%١,٢٨	١ ٨٥٣ ٠٣٧
٠,٠٠	%٠,٥٠	%٠,٥٤	٧٤٤ ٢٨١
٠,٠١	%١,٧٦	%١,٨٢	٢ ٦٢٧ ٣١٨
قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية			
٠,٠١	%١,٦٩	%١,٧٢	٢ ٤٩٠ ١٣٠
٠,٠١	%١,٦٩	%١,٧٢	٢ ٤٩٠ ١٣٠
قطاع مواد البناء			
٠,٠١	%٠,٤٢	%٠,٤٣	٦١٧ ٧٢٨
٠,٠٢	%١,١٠	%١,١٢	١ ٦٢٦ ٣٦٢
٠,٠٣	%١,٥٢	%١,٥٥	٢ ٢٤٤ ٠٩٠
	%٩٨,٨٥	%١٠٠	١ ٤٤ ٦٠٨ ٧٧١
العربية للأسمنت مصر للاسمنت - قنا الإجمالي الإجمالي			

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		اسم الشركة / البنك المستثمر فيه قطاع البنوك
نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %	نسبة القيمة السوقية إلى صافى أصول الصندوق %	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	القيمة السوقية للأسهم التي يملكها الصندوق جنيه مصرى	
٠,٠١	%٢٥,٨٠	%٢٦,٠٨	٢٩ ١٢٥ ٤٧٩	البنك التجارى الدولى
٠,٠١	%١,٦١	%١,٦٥	١ ٨٣٧ ٣٣٨	بنك كريد اجريكوك مصر
٠,٠٠	%١,٩٨	%٢	٢ ٢٣١ ٣٧٩	بنك فيصل الاسلامى
٠,٠١	%١,٥٠	%١,٥١	١ ٦٨٧ ٩٨٩	بنك ابو ظبى الإسلامى
٠,٠٣	%٣٠,٨٩	%٣١,٢٤	٣٤ ٨٨٢ ١٨٥	
قطاع الموارد الأساسية				
٠,٠٠	%٢,٨٨	%٢,٩١	٣ ٢٥٢ ٤٦٦	ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية
٠,٠٠	%٢,٢٦	%٢,٢٩	٢ ٥٥٢ ٣٦٦	مصر لإنتاج الأسمدة
٠,٠١	%١,٦٢	%١,٦٤	١ ٨٢٧ ٥٠٨	سيدي كزير للبتروكيماويات
٠,٠١	%٤,١٠	%٤,١٥	٤ ٦٣٤ ٨٣٦	حديد عز
٠,٠٢	%١٠,٨٦	%١٠,٩٩	١٢ ٢٦٧ ١٧٦	
قطاع طاقة و خدمات مساعدة				
٠,٠١	%١,٢٠	%١,٢١	١ ٣٥٥ ٧٨٥	الاسكندرية للزيوت
٠,٠١	%١,٢٠	%١,٢١	١ ٣٥٥ ٧٨٥	
قطاع خدمات النقل و الشحن				
٠,٠٠	%١,٦٥	%١,٦٧	١ ٨٦٨ ٤٧٦	الاسكندرية لتداول الحبوب والبضائع
٠,٠٠	%١,٦٥	%١,٦٧	١ ٨٦٨ ٤٧٦	
قطاع أغذية ومشروبات و تبغ				
٠,٠١	%١,٣٩	%١,٤١	١ ٥٧٠ ٥١٤	جبهة للصناعات الغذائية
٠,٠١	%١,٣٩	%١,٤١	١ ٥٧٣ ٢٥٤	إبيديتا للصناعات الغذائية
٠,٠١	%٧,٢٣	%٧,٣١	٨ ١٦٠ ١٠١	الشرقية - إيسترن كومبانى
٠,٠٣	%١٠,٠١	%١٠,١٣	١١ ٣٠٣ ٨٦٩	
قطاع العقارات				
٠,٠٢	%١٠,٧٠	%١٠,٢٨	١٢ ٠٨١ ١٠٤	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٠,٠٢	%١,٣٧	%١,٣٨	١ ٥٤٣ ٤٦٦	بالم هيلز للتعمير
٠,٠١	%٠,٨٧	%٠,٨٨	٩٨٧ ٠١٦	مدينة مصر للإسكان والتعمير
٠,٠١	%٠,٦٥	%٠,٦٦	٧٣٤ ٣٠١	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
٠,٠١	%٠,٧٦	%٠,٧٦	٨٥٣ ٢٣٧	شركة أعمار مصر
٠,٠٧	%١٤,٣٥	%١٤,٥	١٦ ١٩٩ ١٢٤	
قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات				
٠,٠١	%٣,٣٣	%٣,٣٧	٣ ٧٥٧ ٥٧٨	المصرية للاتصالات
٠,٠١	%٤,٢٩	%٤,٣٤	٤ ٨٤١ ٨٠٨	اي فاينانس للإستثمارات المالية و الرقمية
٠,٠٣	%٤,٢٦	%٤,٣١	٤ ٨١١ ٤٠١	فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية
٠,٠٥	%١١,٨٨	%١٢,٠٢	١٣ ٤١٠ ٧٨٧	
قطاع منسوجات و سلع معمرة				
٠,٠١	%١,١٠	%١,١١	١ ٢٣٨ ٦٢٥	النساجون الشرقيون للسجاد
٠,٠١	%١,١٠	%١,١١	١ ٢٣٨ ٦٢٥	
قطاع خدمات ومنتجات صناعية و سيارات				
٠,٠١	%٣,٤٩	%٣,٥٢	٣ ٩٣٦ ٠٤٧	السويدي اليكترىك
٠,٠٣	%١,٣٩	%١,٤١	١ ٥٧٣ ٥٧٩	جي بي اوتو
٠,٠٤	%٤,٨٨	%٤,٩٣	٥ ٥٠٩ ٦٢٦	
قطاع خدمات مالية غير مصرفية				
٠,٠٢	%٤,٤١	%٤,٤٦	٤ ٩٧٨ ٩١٥	المجموعة المالية هيرمس القابضة
٠,٠١	%٣,٥٣	%٣,٥٧	٣ ٩٨٢ ٣١٨	القابضة المصرية الكويتية
٠,٠١	%١,١١	%١,١٢	١ ٢٤٩ ٠١٦	شركة بلتون المالية القابضة
٠,٠٤	%٠,٨٢	%٠,٨٣	٩٣١ ٣٦٠	بي انفسمنت القابضة
٠,٠٨	%٩,٨٧	%٩,٩٨	١١ ١٤١ ٦٠٩	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

قطاع رعاية صحية وادوية			
٠,٠١	٠,٨٤%	٠,٨٥%	٩٤٩ ٢٤٠
شركة مستشفى كليوباترا			
٠,٠١	٠,٨٤%	٠,٨٥%	٩٤٩ ٢٤٠
قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية			
اوراسكوم كونستراكتيون بي ال سي			
٠,٠٠٨	%١,٣٦	%١,٣٧	١ ٥٣٥ ١٦٢
٠,٠٠٨	%١,٣٦	%١,٣٧	١ ٥٣٥ ١٦٢
	%٩٨,٨٩	%١٠٠	١١١ ٦٦١ ٦٦٤
الإجمالي			

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٠ - النقدية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١ ٢٦٩ ١٠٣	١ ٥١٠ ٨٨٩	حسابات جارية - عملة محلية
٢٢ ٦٨٥	٥٨٥ ٥٦٥	حسابات جارية - عملة اجنبية
١ ٢٩١ ٧٨٨	٢ ٠٩٦ ٤٥٤	الإجمالي
%١.١٤	%١.٤٢	النسبة إلي صافي أصول الصندوق

١١ - أرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢٧٥ ٨٣٩	٧٨٦ ٦١١	إيرادات مستحقة
٢٧٥ ٨٣٩	٧٨٦ ٦١١	الإجمالي

١٢ - أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٩٩ ٣٧٥	١٠٠ ٠٠٠	أتعاب مهنية مستحقة
١١ ٠٠٠	١١ ٠٠٠	اتعاب المستشار الضريبي المستحقة
٧٥ ٥٠٠	٨٥ ٥٠٠	مكافأة أعضاء مجلس إدارة شركة صناديق المؤشرات المستحقة (ايضاح ١٧)
١ ٠٠٠	٥ ٦٣٧	أتعاب المستشار القانوني المستحقة
٤ ٨٤٣	٥ ٦٨١	عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة (ايضاح ١٧)
٤٣ ٥٩٢	٥١ ١٢٦	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة (ايضاح ١٧)
٣ ٥٠٠	٥ ٠٠٠	عمولة أمين الحفظ المستحقة
١٣ ٧٩٢	٣٩ ٣٣٠	ضرائب مستحقة عن توزيعات الاسهم
٤٦ ٩٤٩	٩٥ ٩٧١	التأمين الصحي الشامل - المساهمة التكافلية
١ ٦٨٥	٥ ٧٥٤	الهيئة العامة للرقابة المالية - رسوم التطوير
٢٠ ٨٣١	٥٤ ٩٢٠	ارصدة دائنة اخرى
٣٢٢ ٠٦٧	٤٥٩ ٩١٩	الإجمالي

١٣ - رأس المال

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ وقدره ٢٠ مليون جنيه مصري، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٥ مليون جنيه مصري موزعة على ٥٠٠ ٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه مصري، وفيما يلي هيكل المساهمين.

المساهمون	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	القيمة المدفوعة
بلتون المالية القابضة "ش.م.م"	%٨٠	٤٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
بلتون القابضة للاستثمارات "ش.م.م"	%١٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب "ش.م.م"	%١٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
	%١٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٤ - حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٨٠.٠٠١.٥٩٢	١١٢.٩٠٧.٢٢٤	صافى أصول الصندوق العائدة لحاملى الوثائق القابلة للاسترداد في أول العام
٢٤.٢١١.١١٧	٥٥.٣١٩.٧٣٧	المحصل من إصدار وثائق الاستثمار خلال العام
(٩.٠١٣.٤٦١)	(٥٨.٤٥٣.٣٨٠)	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال العام
٩٥.١٩٩.٢٤٨	١٠٩.٧٧٣.٥٨١	صافى الزيادة الناتجة من معاملات التداول
١٧.٧٠٧.٩٧٦	٣٧.٢٥٨.٣٣٦	صافى ارباح العام
١١٢.٩٠٧.٢٢٤	١٤٧.٠٣١.٩١٧	صافى أصول الصندوق العائدة لحاملى الوثائق القابلة للاسترداد في نهاية العام
٣.٣٨٠.٠٠٠	٣.٠٩٥.٠٠٠	عدد الوثائق القائمة
٣٣.٤٠	٤٧.٥٠	القيمة الاستردادية للوثيقة

١٥ - نصيب الوثيقة في صافى أرباح العام

عن السنة المالية المنتهية في		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٧.٧٠٧.٩٧٦	٣٧.٢٥٨.٣٣٦	صافى أرباح العام
٣.٣٨٠.٠٠٠	٣.٠٩٥.٠٠٠	يقسم على :
٥,٢٤	١٢,٠٤	عدد الوثائق القائمة
		نصيب الوثيقة في الأرباح

١٦ - مصروفات إدارية وعمومية

عن السنة المالية المنتهية في		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١١٠.٠٠٠	١١٠.٠٠٠	أتعاب مهنية
١١.٠٠٠	٩.٨٨٧	اتعاب قانونية
١١.٠٠٠	١١.٠٠٠	أتعاب المستشار الضريبي
٥٤.٩٠٠	٦١.٧٢٥	رسوم البورصة المصرية
٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
٣٤.٥٥٠	٦٧.٠٩١	مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية
٤٦.٩٤٩	٩٥.٩٧٣	المساهمة التكافلية
٣.٧٣٢	٧.٦٤٨	رسوم تطوير
١٩.٦٦٧	٢٦.٢٨٠	مصروفات بنكية
٦٣.٤٧٩	٥٥.١٨٨	مصروفات أخرى
٣٨٥.٢٧٧	٤٧٤.٧٩٢	

١٧ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تقتضى طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال السنة مع شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) وشركة بلتون لإدارة الأصول (مدير الاستثمار) والشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة خدمات الإدارة) ويتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس أسس التعامل مع الغير ، وفيما يلي أهم الأرصدة والمعاملات خلال الفترة المالية:

المركز المالي

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
أتعاب مدير استثمار المستحقة	شركة بلتون لإدارة الأصول	٥١ ١٢٦	٤٣ ٥٩٢
عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة	الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٥ ٦٨١	٤ ٨٤٣
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	شركة صناديق المؤشرات	٨٥ ٥٠٠	٧٥ ٥٠٠

قائمة الدخل

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
أتعاب مدير الاستثمار	شركة بلتون لإدارة الأصول	٤٣٦ ٧٥٣	٤٥٦ ٤٠٩
عمولة شركة خدمات الإدارة	الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٤٨ ٥٢٤	٥٠ ٧٠٩
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	شركة صناديق المؤشرات	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠

بلغ عدد وثائق الاستثمار التي تمتلكها شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، وقد بلغت قيمتها الاستردادية مبلغ ٢٣ ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه مصري (مقابل مبلغ ١٦ ٧٠٢ ٢٥٠ جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤).

١٨ - أحداث هامة

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧.٢٥٪، ٢٨.٢٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧.٧٥٪ مع السماح باستخدام سعر صرف مرن يتم تحديده وفقاً لآليات السوق وقد ادي ذلك الي ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الامريكي خلال الاسبوع الاول من تاريخ قرار البنك المركزي ليصل ما بين ٤٩ الي ٥٠ جنيه مصري / للدولار الامريكي.
- في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً بإضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) "القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط" ويتوقف تطبيق هذا المعيار على صدور قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء المصري.
- قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٢٥ تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٦،٢٥٪، ٢٥،٥٠٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥،٥٠٪.
- بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤،٥٠٪، ٢٥٪، ٢٤،٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤،٥٠٪.
- بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢،٢٢٪، ٢٣،٢٢٪، ٢٢،٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢،٥٠٪.
- بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١،٢٢٪، ٢٢،٢٢٪، ٢١،٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١،٥٠٪.

- بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠٪، ٢١٪، ٢٠،٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠،٥٠٪.

١٩- أحداث لاحقة

بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٦ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩٪، ٢٠٪، ١٩،٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩،٥٠٪.